



Distr.
GENERAL

A/39/113
22 February 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون
البند ٦٤ من القائمة الأولية*

الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٤ وموجهة الى
الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية
لدى الأمم المتحدة

تهدى الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية تحياتها الى الامين العام للامم المتحدة وتتشرف بتقديم المزيد من المعلومات المتعلقة باستخدام الاسلحة الكيميائية والاسلحة التوكسينية في الصراعات المستمرة في أفغانستان وكمبوتشيا ولاوس . وتعرض الولايات المتحدة في النتائج الاولية التي خلصت اليها في عام ١٩٨٣ ، وفقا لسياستها الرامية الى اطلاع المجتمع الدولي والجمهور روتينيا وفي الوقت المناسب ، على استخدام الاسلحة الكيميائية والاسلحة التوكسينية في هذه المناطق . ونظرا لما أعرب عنه أعضاء الأمم المتحدة من قلق في قرارات الجمعية العامة ١٤٤/٣٥ جيم المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ و ٩٦/٣٦ جيم المؤرخ في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ و ٩٨/٣٧ دال وهاء المؤرخ في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ و ١٨٧/٣٨ جيم المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ ، أرجو تعميم هذه المعلومات في وقت مبكر بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٦٤ من القائمة الأولية .

A/39/50

*

••/••

84-04957

مرفق

معلومات مرسله من الولايات المتحدة الى الامين العام
الأمم المتحدة بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية
والأسلحة التوكسينية في افغانستان وجنوب شرقي آسيا

ما برحت الولايات المتحدة ، منذ وقت طويل ، تشعر بقلق ازاء استخدام الأسلحة الكيميائية والأسلحة التوكسينية في افغانستان وجنوب شرقي آسيا ، مما يشكل انتهاكا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وقواعد القانون العرفي ذات الصلة واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسينية لعام ١٩٧٢ . وإذا فانها ظلت ترصد الحالة في هذه المناطق بدقة ، للحصول على معلومات بشأن الهجمات التي تستخدم فيها أسلحة كيميائية وتوكسينية ، وشاركت الأمم المتحدة وأعضاءها في هذه المعلومات والأدلة . وقد ظلت الولايات المتحدة تتعاون أيضا ، تعاوننا كاملا ، مع الأمين العام ومع فريق الخبراء التابع له في التحقيق الذي تجريه الأمم المتحدة في هذه المشكلة وفي الجهود الدولية الأخرى الرامية الى ايقاف استخدام هذه الأسلحة المرعبة .

وقد قدمت الولايات المتحدة الامريكية ، على مدى السنوات الثلاث الماضية ، سلسلة من التقارير تتضمن أدلة تثبت استخدام الأسلحة التوكسينية وتضم المعلومات التقنية التفصيلية ذات الصلة ، وعناوين هذه التقارير هي : " الحرب الكيميائية في جنوب شرقي آسيا وافغانستان " وهو مؤرخ في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٢ (A/37/157) و " الحرب الكيميائية في جنوب شرقي آسيا وافغانستان : تقرير استكمالي " وهو مؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ (A/C.1/37/10) . وفي ٤ آب/اغسطس ١٩٨٣ ، قدمت الولايات المتحدة أحدث تقاريرها (A/38/326) ويتعلق بالادلة التي تم الحصول عليها من ضحايا هجمات الحرب التوكسينية التي وقعت مؤخرا في لاوس وكمبوتشيا .

وما برحت الولايات المتحدة ، منذ تقديم التقرير الأخير ، تواصل تحاليل واستعراض المعلومات والادلة المتوفرة لديها بشأن استخدام الاسلحة الكيميائية والأسلحة التوكسينية في افغانستان وجنوب شرقي آسيا . وكما هو الحال بالنسبة للمعلومات التي سبق ارسالها ، لا تعتبر الولايات المتحدة تقارير الهجمات التوكسينية صحيحة الا اذا أكدها نوبان أو أكثر من المصادر . وتشمل أنواع المصادر هذه ما يلي : الوسائل التقنية الوطنية ووسائل المخابرات والبيانات الطبية وبيانات

.. / ..

العينات والدليل المباشر المأخوذ من احد الاشخاص من غير الضحايا أو اللاجئين ، ويكون معروفا ان باستطاعته الوصول الى موقع الهجوم المعين . ولذلك ، فمع اننا لا نسقط ، ابدا ، اى تقارير أو معلومات معقولة ، في حد ذاتها ، فان ادلتنا لا بد وان تضمد للفحص من ناحية الاتساق وتعدد المصادر حتى يمكن اعتبارها صحيحة قبل ادراجها في مجموعتنا النهائية من البيانات . ولا تزال ترد تقارير عن وقوع هجمات ووفيات وحالات شلل نتيجة لاستعمال الأسلحة التوكسينية . بيد أنه في هذه المرحلة من تحاييلنا ، تظهر المعلومات المتحصل عليها سنة ١٩٨٣ بعض الاختلافات عن معلومات السنوات السابقة . وعلى وجه التحديد بيد وأن هناك نقصا في عدد الهجمات في افغانستان ، وانخفاضا في قوة الفتك للهجمات فيسي لاوس وكمبوتشيا . بيد ان هناك في الوقت ذاته أداة على انه لا يزال يستعمل فيسي لاوس وكمبوتشيا عامل او عوامل غير قائمة لم تعرف هويتها بعد .

ومنذ شهر كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ما فتئ المجتمع الدولي ، والأمم المتحدة ، والأفراد والمنظمات الخاصة ، يوجهون الانتباه الى استخدام الأسلحة الكيميائية والتوكسينية ، ويمارسون ضغوطا دويا كبيرا على مستعمراتها حملهم على التوقف عن هذه الأنشطة . وعلى الرغم من أن الأداة الراهنة تشير الى حدوث انخفاض في استعمال الأسلحة التوكسينية ، يجب على المجتمع الدولي ان يثابر في بذل جهوده من اجل تحقيق توقف كامل ودائم . على ان الانهاء الدائم لاستعمال هذه الأسلحة في افغانستان وجنوب شرقي اسيا لا يمثل الا هدفا واحدا من أهدافنا . وعلى جانب ذلك ، فان حكومة الولايات المتحدة ستواصل السعي بالحاح من أجل تعزيز الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، ومن اجل تحقيق الحظر الكامل ، والذي يمكن التحقق منه . لجميع الأسلحة الكيميائية عن طريق مؤتمر نزع السلاح في جنيف .

ولقد اعرب وزير الخارجية شولتز من مخاوف الولايات المتحدة في رسالته التي قدم بها تقريرنا المؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، فقال :

" ان استخدام الاسلحة الكيميائية والتوكسينية يجب ان يوقف كما يجب استرداد الاحترام للاتفاقيات القائمة وتقوية الاتفاقيات نفسها . ويجب استرداد الاحترام للكرامة الانسانية ، ولا يمكن للاحجام عن تحقيق هذه الغايات الا أن تكون له اثار خطيرة على امن المجتمع العالمي ، ولا سيما أمن الدول الضعيفة كالتتي تتعرض شعوبها للهجوم " .

وعليه ، فان الولايات المتحدة ستواصل رصد الحالة ومشاركة الأمم المتحدة أية معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع قد تحصل عليها بشأن حظر استعمال الأسلحة التوكسينية .

وفي هذا الصدد ، لن تغفل الولايات المتحدة رصد المناطق الأخرى في العالم التي يزعم أن استعمال الأسلحة الكيميائية المحظورة يجري فيها . وتلاحظ الولايات المتحدة بقلق شديد التقارير التي مفادها أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في النزاع الداعي للأسف الجارى حاليا بين العراق وإيران - وكلاهما طرف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وهذا الاستعمال للأسلحة الكيميائية من شأنه أن يشكل انتهاكا آخر خطيرا للبروتوكول وللقواعد ذات الصلة في القانون الدولي العرفي ، مما يتطلب الانتباه العاجل من جانب المجتمع العالمي .

تذييل

أفغانستان : تلقت الولايات المتحدة عدة تقارير عن وقوع هجمات كيميائية سوفياتية في سنة ١٩٨٣ ، لكننا لم نتمكن حتى الآن ، على عكس ما حدث في العام الماضي ، من تأكيد صحة هذه التقارير وفقا لمعاييرنا الآنفة الذكر . أما بالنسبة لعام ١٩٨٢ فان لدى الولايات المتحدة أدلة قوية على وقوع عشرات الهجمات الكيميائية في أفغانستان ، مما تسبب في حدوث أكثر من ٣٠٠ حالة وفاة ذات صلة بالعناصر الكيميائية .

لاوس : ان عدد الهجمات التوكسينية التي وردت تقارير بشأنها في سنة ١٩٨٣ والتي يوجد لدى الولايات المتحدة بيانات عنها هو تقريبا نفس العدد الذي كان في السنوات الماضية . وفي حين أنه لم يتم الانتهاج من تحليلنا لهذه التقارير ، فان حكمنا الأولي هو أن استعمال العوامل التوكسينية قد انخفض بالفعل في سنة ١٩٨٣ . فضلا عن ذلك ، يبدو أن عدد الوفيات ذات الصلة بهذه العوامل ، وحالات المرض الناجمة عن تلك الهجمات التي وقعت في سنة ١٩٨٣ ، يناهز تقريبا ثلث هذا العدد لسنة ١٩٨٢ . وقد نتجت بعض الوفيات المرتبطة بالهجمات التوكسينية التي وقعت في سنة ١٩٨٣ عن آثار ثانوية ، مثل تناول مواد حيوانية ملوثة على اثر وقوع أى هجوم . وفي بعض الحالات ، لم تحدث وفيات إلا بين من ليسوا في تمام الصحة ، ربما كان ذلك بسبب التعرض الى عوامل غير فتاكة أو عوامل فتاكة ذات تركيزات ضئيلة . فضلا عن ذلك فان البيانات التي أوردها الضحايا والأطباء وشهود العيان عن الحوادث التي وقعت في سنة ١٩٨٣ وآثارها الطبية تختلف عن البيانات الواردة في السنوات السابقة . ويصف عدد أقل من بين هؤلاء الظهور السريع لأعراض الغثيان والقيء والبثور الصغيرة ؛ أو التهيج الشديد للجلد ، وأعراض الغزيف الشديد ، بما في ذلك الاسهال لفترة طويلة ؛ أو القيء الدموي ، التي كانت شائعة في تقارير السنوات السابقة . وقد تم الربط في الماضي بين هذه الأعراض والتعرض للسموم التريكوثيسينية ، حسبما أكده ما أجراه الأطباء من تحليل للعينات وفحص للضحايا . بيد أن طريقة نقل العوامل كما ورد في التقارير السابقة ، كانت في الغالب الأعم ، هي الرش من الجو .

كمبوتشيا : يزيد عدد التقارير عن وقوع هجمات توكسينية في سنة ١٩٨٣ بما يقرب من نسبة خمسين في المائة عن عدد ما في سنة ١٩٨٢ . بيد أنه استنادا الى ما تم من تحليل لهذه التقارير حتى اليوم ، يبدو أنه لم تطرأ زيادة على مستوى استعمال الأسلحة التوكسينية ، لكنه ظل بصورة أساسية على ما كان عليه في سنة ١٩٨٢ . ونحن نعتقد أن الزيادة في عدد هذه التقارير يعزى الى حد ما الى الرصد الأفضل لما وقع من حوادث . كما يبدو أن عدد الوفيات ذات الصلة بالعوامل التوكسينية الناجمة عن الهجمات التي وقعت في سنة ١٩٨٣ قد انخفض الى حد كبير عن مستويات سنة ١٩٨٢ . ومن جهة أخرى ، فان الضحايا تعرضوا للمزيد من حالات الشلل المؤقت التي تعافوا منها في غضون ساعات أو أيام . وقد يستدل من ذلك على

استعمال عوامل مسببة للشلل وغير فتّاحة أو عوامل لمكافحة أعمال الشغب . وكما هي الحال بالنسبة للاوس ، فان تقارير سنة ١٩٨٣ المتعلقة بكمبوتشيا تتضمن بيانات أقل الى حد بعيد مما تضمنته تقارير سنة ١٩٨٢ والسنوات السابقة عن الآثار المماثلة لتلك التي تسببها السموم التريكوثيسينية . وكانت وسائل نقل العوامل هي نفسها التي أبلغ عنها من قبل .

ملاحظة عامة : فيما يتعلّق بالعينات البيئية والطبيعية الواردة من أفغانستان وكمبوتشيا ولاوس ، تلقت الولايات المتحدة في سنة ١٩٨٣ احدى العينات البيولوجية وقامت بتحليلها ، وثبت أنها تحتوي على سموم تريكوثيسينية . وتم الحصول على هذه العينة من هجوم وقع في كمبوتشيا في آذار/مارس ١٩٨٣ ، وورد ذكره في البيان المقدم من الولايات المتحدة والمؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣ . ويتوقّف التحليل الذي سيؤكّد وجود السميات التريكوثيسينية على عدة عينات بيولوجية أخرى تم الحصول عليها من الهجمات التوكسينية المبلغ عنها في أوائل سنة ١٩٨٣ . كما أن لدى الولايات المتحدة عددا من عينات سنة ١٩٨٣ جاري تحليلها وتحتوى على مواد كيميائية سمية من صنع الانسان ومواد متنوعة أخرى غير السموم التريكوثيسينية وعوامل كيميائية تقليدية معروفة . ولم يتم حتى الآن على نحو كامل تحديد طبيعة ما تتألّف منه هذه المواد بالضبط . وستقوم الولايات المتحدة ، وفقا لما درجت عليه ممارستنا في الماضي ، بتقديم تقرير عما تتوصّل اليه من نتائج واستنتاجات عند الانتهاء من هذه التحاليل . وبالمثل فان الولايات المتحدة ، بناء على التقدم المحرز في تحليل البيانات ، ستبلغ عن أى تغييرات فيما توصلنا اليه من أحكام ونتائج عامة فيما يتعلّق بسنة ١٩٨٣ .
